



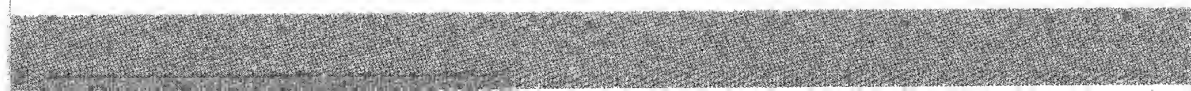
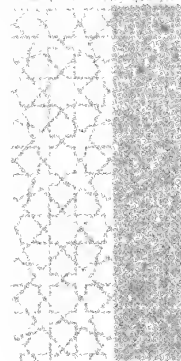
التصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية

أ. د. علي محمد حسنين حمّاد

كلية الدراسات العليا

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية





التصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية

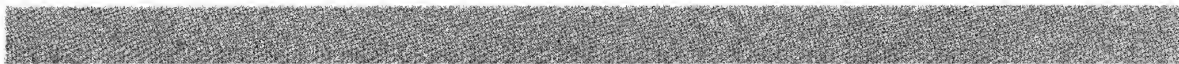
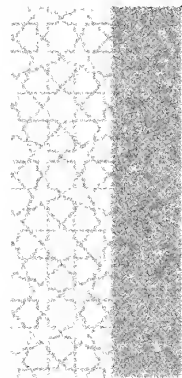
أ. د. علي محمد حسنين حمّاد

كلية الدراسات العليا - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ملخص البحث:

على الرغم من الجهد الكبير الذي يبذله الكثير من الباحثين المعاصرين في ميدان الفقه الإسلامي في تقريب هذا الفقه للناس، وصوغه بأسلوب عصري، وإنزال أحكامه على مستجدات العصر ومنها جريمة القرصنة البحرية التي صُنِّفتها بعض البحوث العلمية على أنها حُرابة، وهذا التصنيف في مجمله لا يتجاوز الحقيقة إلا أنه يحتاج إلى تجلية بعض المشكلات التي تعترضه، وبخاصة أن جريمة القرصنة البحرية محلها الطبيعي هو البحر، بينما الحُرابة - كما يرى كثير من الفقهاء - ميدانها الأساس هو الصحراء أو على الأقل خارج الأمصار المعمورة. والمشكلة الأهم هو التشابه أو الالتباس الذي يقع بين جريمة القرصنة البحرية وبين بعض الجرائم في الفقه الإسلامي أو الجرائم المعاصرة، ومثال ذلك السرقة والغصب والاختلاس، والبغي والإرهاب. وبناء عليه يمكننا صوغ مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما التصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية، والتمييز بينها وبين ما يشبهه أو يلتبس بها من جرائم؟

و المنهج الذي سيتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي الاستقرائي، أي استقراء مفردات الموضوع في مظانها من مصادر ومراجع ووثائق وتتبع الجزئيات للخروج بأحكام كلية وقواعد تحكم الموضوع.



محتويات الدراسة

ترتب هذا البحث على أربعة مباحث وخاتمة وأهم النتائج والتوصيات:

المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث

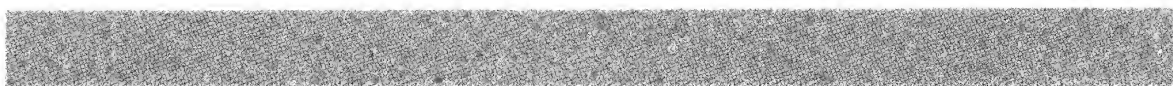
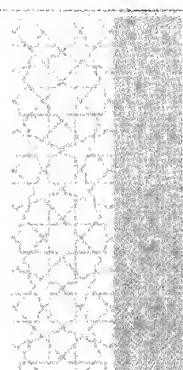
المبحث الثاني : ماهية جريمة القرصنة البحرية

المبحث الثالث : جريمة القرصنة البحرية والجِرابَة

المبحث الرابع : القرصنة البحرية وما يَشْتَبِه بها من الجرائم

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

* * *



المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث

المقدمة

هذا بحث موجز عن "التصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية" ليس من غرضه الولوج إلى تفاصيل الموضوع وتفرعاته وإنما التركيز على القواعد العامة، والأسس الرئيسية فيه، لأن المهم هو الوصول إلى التصنيف الصحيح لجريمة القرصنة البحرية في الشريعة الإسلامية حسب الآراء الفقهية في الموضوع وترجيح الرأي المؤيد بالأدلة القوية وفقاً للمنهج العلمي المتبع في البحوث الفقهية.

وقد يتساءل البعض لماذا التصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية وليس التكييف الشرعي لها؟ أقول : لأن كلمة التصنيف أصح وأقرب لمرادنا في هذا البحث. فالتصنيف لغة : تمييز الأشياء بعضها عن بعض فيكون كل نوع متميّزاً عن الآخر. وصنّف الأشياء : جعلها صنوفاً يميّز بعضها من بعض، ومنه : تصنيف الكتب^(١). وأما كيف فهي من (كَيْف) كلمة يستفهم بها عن حال الشيء وصفته^(٢) والكيفية: مصدر صاعى من لفظ كيف. وكيفية الشيء : حاله وصفته^(٣).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للتصنيف عن المعنى اللغوي^(٤) ونحن في بحثنا هذا لا نسأل عن كيفية جريمة القرصنة البحرية؛ أي: حالها وصفتها فهذا معروف، وإنما نريد تصنيفها شرعياً، بمعنى أن نضعها ضمن نطاق الجريمة المناسبة لوصفها حتى يمكننا تمييزها عن بقية الجرائم المعروفة في الفقه الإسلامي، فضلاً عن أن مصطلح التكييف

(١) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين ج ٧ ص ١٣٢ (دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٩م).

-الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد: أسس البلاغة ج ١ ص ٥٦١ (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

(٢) ألفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير ص ٢٠٨ (مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠١م).

(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ص ٨٠٧ (مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

(٤) المناوي، محمد عبد الرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف ص ٥٧ (دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٩م).

شاع استعماله في البحوث القانونية بمعناه اللغوي الصحيح في أكثر الأحيان ونقله بعض الباحثين إلى بحوث الشريعة والفقه الإسلامي.

• مشكلة الدراسة

إنه على الرغم من الجهد الكبير الذي يبذله الكثير من الباحثين المعاصرين في ميدان الفقه الإسلامي في تقريب هذا الفقه للناس، وصوغه بأسلوب عصري وإنزال أحكامه على مستجدات العصر ومنها جريمة القرصنة البحرية التي صنفها بعض البحوث العلمية على أنها حراية، وهذا التصنيف في مجمله لا يتجاوز الحقيقة إلا أنه يحتاج إلى تجلية بعض المشكلات التي تعترضه، وبخاصة أن جريمة القرصنة البحرية محلها الطبيعي هو البحر، بينما الحراية - كما يرى كثير من الفقهاء - ميدانها الأساس هو الصحراء أو على الأقل خارج الأمصار المعمورة. والمشكلة الأهم هو التشابه أو الالتباس الذي يقع بين جريمة القرصنة البحرية وبين بعض الجرائم في الفقه الإسلامي أو الجرائم المعاصرة، ومثال ذلك السرقة والغصب والاختلاس، والبغي والإرهاب.

وبناء عليه يمكننا صوغ مشكلة الدراسة على النحو التالي : ما التصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية، والتمييز بينها وبين ما يشتهه أو يلتبس بها من جرائم ؟ .

• أسئلة الدراسة

ويتفرع عن السؤال الرئيس السابق الأسئلة الآتية :

س١. ماهية جريمة القرصنة البحرية ؟

س٢. هل يتطابق توصيف الحراية مع جريمة القرصنة البحرية ؟

س٣. هل تتشابه أو تلتبس جريمة القرصنة البحرية مع بعض الجرائم في الفقه

الإسلامي أو الجرائم المعاصرة ؟

• أهداف الدراسة

تشتق الأهداف عادة من الأسئلة على النحو التالي :

١. التعريف بجريمة القرصنة البحرية.

٢. إنزال توصيف الحراية كحد شرعي على جريمة القرصنة البحرية.

٣. التمييز بين جريمة القرصنة البحرية وبعض الجرائم التي تتشابه أو تلتبس معها

في الفقه الإسلامي أو الجرائم المعاصرة.

• أهمية الدراسة

لا تخفى الأهمية العلمية والعملية لمثل هذه البحوث، فهي تمثل إضافة للمكتبة العربية، وتجلية لغوامض بعض المشكلات العلمية المتعلقة بالموضوع فضلاً عن إنزال الأحكام الفقهية على المسائل المعاصرة كالقرصنة، إبرازاً لقدرة ومرونة الفقه الإسلامي للوفاء بمتطلبات العصر، وصلاحيته للتطبيق في كل الأمصار والأحوال.

• منهج الدراسة

المنهج الذي سيتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي الاستقرائي، أي استقراء مفردات الموضوع في مظانها من مصادر ومراجع ووثائق وتتبع الجزئيات للخروج بأحكام كلية وقواعد تحكم الموضوع.

• حدود الدراسة

يقتصر هذا البحث على بيان التصنيف الشرعي أي الفقهي لجريمة القرصنة البحرية والتمييز بينها وبين ما قد يتشابه أو يلتبس معها من جرائم سواء في الفقه الإسلامي كالسرقة والغصب والاختلاس والبغى، أو بعض الجرائم المعاصرة كالإرهاب.

• أهم مصطلحات الدراسة

إن جميع مصطلحات الدراسة ماثلة : التصنيف، القرصنة، الحرابة، البغي، الإرهاب... إلخ سوف نتعرض لها لغة واصطلاحاً، وذلك في صلب البحث، وكيفياتها منعاً للتكرار.

• الدراسات السابقة

إن أهم دراستين عثرت عليهما هما :

١. دراسة الملحم (علي بن عبد الله الملحم)

بعنوان : القرصنة البحرية مواجهتها - أحكامها - صلتها بالإرهاب. نشر مكتبة الشقري، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

وهي من أفضل الدراسات التي اطلعت عليها، وتقع في أكثر من مائتين وخمسين صفحة، وقد أحاط الباحث بأكثر جوانب القرصنة البحرية، وقد استفدت منها، إلا أنني أركز في دراستي الراهنة على جانب واحد من جوانب الموضوع وهو الجانب الشرعي وبمعنى آخر إنزال الوصف الشرعي للملائم على جريمة القرصنة البحرية، لكي نتبين

أحكامها في الفقه الإسلامي. وسوف أحاول إزالة اللبس بين جريمة القرصنة البحرية وبين بعض الجرائم التي تتشابه معها أو تلتبس بها، مثل جرائم السرقة والغصب والاختلاس وهذه المسائل لم يتطرق إليها الباحث في بحثه أو يشر إليها.

٢. ندوة علمية نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية بالجمهورية اليمنية، بعنوان : الإرهاب والقرصنة البحرية. انعقدت في صنعاء خلال الفترة من ٢٨ / ٧ - ١ - ٨ / ١٤٢٥ هـ الموافق ١٣ - ١٥ / ٩ / ٢٠٠٤ م.

وقد استفدت من بحث د. علي حسن الشرفي عن " الإرهاب والقرصنة البحرية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية " وبخاصة في توضيح علاقة القرصنة البحرية بالإرهاب، ومع ذلك فقد تعمقت وأضفت لهذا الجانب بعض الإضافات المفيدة والجديدة.

* * *

المبحث الثاني : ماهية جريمة القرصنة البحرية

القرصنة البحرية من أقدم وأخطر الجرائم التي عرفتھا البشرية، تعلو وتيرتها وتهبط مع اختلال الأمن الوطني والإقليمي والدولي واستقراره، فهي وثيقة الصلة بضبط الأمن واختلاله على المستوى الداخلي لكل بلد، وعلى المستوى الإقليمي لكل منطقة، وعلى المستوى الدولي لجميع بلدان العالم أجمع.

وتعاني الدول – وبخاصة البلدان التي تطل أو تجاور مناطق القرصنة – تعاني أمنياً واقتصادياً الكثير والكثير. وهدفنا في هذا المبحث إلقاء الضوء اليسير على هذه الجريمة ليتسنى لنا تصنيفها شرعياً، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره.

أولاً: التعريف اللغوي للقرصنة

يهمني دائماً الربط بين المعنى اللغوي وموضوع البحث أياً كان؛ لأن اللغة العربية من الاتساع والغنى بحيث يوفر لنا المعنى اللغوي عادة ما يعين على فهم المعنى الاصطلاحي ويثريه.

وأصل القرصنة من (قرص) ذكر ابن فارس : القاف والراء والصاد أصل صحيح يدل على قبض شيء بأطراف الأصابع، مع تَنَرِيكُون^(١). وعند الزمخشري قرص: قرص جلده بظُفْرِيهِ، وقرصه قرصة مؤلمة وقرصات^(٢) وقيل: هو القلع بالظفر ونحوه^(٣) وفي المعجم الوسيط : قَرَصَهُ قَرْصاً: قبض بإبهامه وسبابته على جزء من جسمه قبضاً شديداً مؤلماً (والقرصان) لص البحر (مع) جمعه: قراصنة. (والقرصنة) السطو على سفن البحار (مع)^(٤). ورغم أن مجمع اللغة العربية يرى كما ورد آنفاً في المعجم الوسيط أن لفظة القرصان والقرصنة هما مُعْرَبَتَان، إلا أن اشتقاق اللفظين – حسب تقديري – من قرص موافق ومناسب للمعنى المراد من القرصنة اصطلاحاً كما سنرى، حيث لا تخلو القرصنة البحرية من القبض والقلع والإيلام.

(١) ابن فارس، أح مد: معجم قاييس اللغة ج ٢ ص ٣٩٢ (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢٤٢٩، ٢ هـ ٢٠٠٨ م).

(٢) أسلس البلاغة ج ٢ ص ٦٨.

(٣) المصباح المنير ص ١٩٠.

(٤) المعجم الوسيط ص ٧٢٦.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي للقرصنة

يتنازع التعريف الاصطلاحي لجريمة القرصنة البحرية اتجاهان أولهما: يركز باختصار على عناصر الجريمة الجوهرية. والآخر: يسرد الأعمال التي تعدّ من قبيل القرصنة سرداً: ^(١) والحقيقة على ما نرى أن الاتجاه الأول هو الصحيح والذي يتفق مع مفهوم ومراد التعريفات، وأما الاتجاه الثاني فهو أقرب إلى الشرح والتوضيح.

وقد لاحظنا أن الاتفاقيات الدولية هي التي تنحو هذا النحو في موضوع القرصنة أو في غيره، ولعل الهدف والغاية هو البسط والتوضيح حتى تتجنب المنظمات الدولية الخلاف في التفسير والتأويل عند التطبيق.

ولعل من أنسب التعريفات للقرصنة البحرية هي " ما يقوم به الأفراد في البحر العالي من أعمال العنف غير المشروعة الموجهة ضد الأشخاص أو الأموال، والمستهدفة - لزوماً - تحقيق منفعة خاصة للقائمين بها " ^(٢)

ورغم ما أشرت إليه من ميل الاتفاقيات الدولية من تفصيل وإطناب في التعريفات فقد وجدنا تعريفاً موجزاً أوردته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م في المادة ١٠١ يقول عن القرصنة البحرية بأنها: " أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل من أعمال السلب يرتكب لأغراض خاصة في أعالي البحار ".

ثالثاً : المفهوم العام لجريمة القرصنة البحرية

يكفي أن نقدم هنا المفهوم العام لجريمة القرصنة، فنشير إشارة موجزة إلى أركانها وشروطها وأهم الاتفاقيات الدولية التي تحكمها حتى نتمكن من تصنيفها.

(١) انظر في عرض الاتجاهين: الماحم، علي بن عبد الله: القرصنة البحرية مواجهتها - أحكامها - صلتها بالإرهاب ص ٢٦ و ما بعدها (مكتبة الشوقي، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١٩٣١ هـ / ٢٠١٠ م). وأصل الكتاب رسالة علمية قدمت لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض لدرجة الماجستير عام ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م).

(٢) عبد الحميد، محمد سامي: أصول القانون الدولي ص ٣٤٠ (م نشأة المعارف، الإسكندرية - مصر، د. ط، ١٩٨٧ م).

أ. أركان جريمة القرصنة البحرية :

وأما أركان هذه الجريمة فلا تختلف عن أي جريمة أخرى إلا ما يضيفه بعض فقهاء القانون من ضرورة ركن ثالث هو: الركن الدولي. ويتمثل الركن المادي لجريمة القرصنة البحرية في أفعال العنف المادية أو المعنوية التي تؤدي إلى النتيجة المقصودة. فالسلوك الإجرامي في هذه الجريمة لابد أن يتسم بالعنف وأيضاً بالمجاهرة. وأما الركن المعنوي فيتمثل في وجوب توافر القصد الجنائي لدى فاعلها. ولا يكتفي بعض الفقهاء بالقصد العام في جريمة القرصنة البحرية وهو علم الفاعل بأن أفعاله تهدد الأمن والسلم في البحر العام، بل لابد عندهم من ضرورة توافر القصد الخاص من وراء هذا العمل والمتمثل في نية الكسب الخاص، أي: المصالح الشخصية التي تعود إليه. وأما الركن الدولي فهو ما يميز جريمة القرصنة البحرية عن غيرها من الجرائم الوطنية الداخلية^(١)

ولا شك أن اشتراط العنف والمجاهرة في السلوك الإجرامي في جريمة القرصنة البحرية، واشتراط القصد الخاص والمتمثل في المكاسب الشخصية في الركن المعنوي وضرورة توافر الركن الدولي، أي أن تتم في المياه الدولية، وأن يقع الاعتداء فيها على مصلحة أو حق يحميه القانون الدولي الجنائي، كل هذا هو الصواب - في تفيري - حتى تستوفي جريمة القرصنة البحرية أركانها.

ب. شروط جريمة القرصنة البحرية :

فالعمل يعدّ من أعمال القرصنة البحرية متى توافرت فيه الشروط الآتية :

- (١) أن يكون من الأعمال الإجرامية.
- (٢) أن ينطوي على استعمال العنف ضد الأشخاص أو الأموال.
- (٣) أن يتم بقصد تحقيق مغانم شخصية أو أغراض خاصة.
- (٤) أن يتم في أعالي البحار.

(١) الهواري، عبد الله محمد: القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي ص ٦٦ وما بعدها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ط ١، ٢٠١٠م.

-الأحمد، حسام الدين: جرائم القرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية ص ١١٤ (مفشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠١٠م).

-الملاحم: القرصنة البحرية: مواجهتها، أحكامها، صلتها بالإرهاب ص ٥٧.

وعلى ذلك فإن أية أعمال عنف مسلحة ترتكب ضد السفن داخل المياه الإقليمية لا تعدّ جريمة قرصنة بحرية، ولكنها أعمال سطو مسلح، ويخضع لقوانينها الداخلية. وأيضاً لا بد أن ترتكب هذه الجريمة بهدف تحقيق مصالح شخصية لمرتكبي الجريمة؛ أي: القراصنة. فإذا كان الهدف من احتجاز أو نهب الممتلكات الموجودة على السفينة هو هدف سياسي أو لفت الأنظار لقضية أخرى، فإن هذه الأفعال لا تعدّ إلا سطواً مسلحاً وإن تمت في أعالي البحار^(١).

ج. الاتفاقيات الدولية الحاكمة لجريمة القرصنة البحرية :

لم يبدأ اهتمام المجتمع الدولي بوضع تشريعات خاصة بجريمة القرصنة البحرية إلا في وقت حديث نسبياً؛ وكان ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد ذهب بعضهم إلى أن اتفاقية لاهاي الرابعة المبرمة في عام ١٩٠٧ م قد جرّمت القرصنة البحرية في معرض تجريم السلب والنهب^(٢)، وهذا صحيح إلا أننا نعني هنا الاتفاقيات الدولية التي خصّصت للقرصنة البحرية مواد عدة وجرّمتها صراحة وبوضوح وبرعاية دولية من الأمم المتحدة.

١) اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨ م :

وقد وقّعت في ٢٩ / ٤ / ١٩٥٨ م وبدأ نفاذها في ٣٠ / ٩ / ١٩٦٢ م. وقد جرّمت القرصنة البحرية في المواد من ١٣ إلى ٢٣، وتعدّ هذه الاتفاقية أول تقنين دولي لمواجهة جريمة القرصنة البحرية.

٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ م :

(١) انظر: القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي، ص ٢٨، ٢٩.

- انظر: قائد، به جت بد الله: الملاحة البحرية التجارية: قوانينها، والأخطار التي تتعرض لها البضائع المشحونة بحراً، ص ١٨ وما بعدها. وذلك ضمن أبحاث الندوة العلمية الخامسة عشرة عن "القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية". والتي عقدت بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض من ١١-١٣ ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ / ٢٣-٢٥ ديسمبر ١٩٨٥ م. منشورات ١٤١٠ هـ.

(٢) زين العابدين، رضا: الأغتيل البحري. دراسة مقارنة في أثر تطبيق الشرائع الأنجلوسكسونية واللاتينية والعربية ص ٣٧ (مطابع السفير، مصر، د. ط، ١٩٧٩ م).

وقد جَرّمت القرصنة البحرية في المواد من ١٠٠ إلى ١٠٧ ورغم شمول هذه الاتفاقية إلا أنها لم تحمل جديداً فيم يتعلق بأعمال العنف والقرصنة البحرية، وجاءت متفقة مع اتفاقية جنيف السابقة.

٣) اتفاقية روما عام ١٩٨٨ م :

وقد ركزت على سلامة الملاحة ومكافحة الأفعال غير المشروعة الموجهة ضدها واستدركت أوجه القصور في الاتفاقيتين السابقتين. وقد أقر مشروعها في ١/ ٣/ ١٩٨٨م ودخلت حيّز النفاذ في مارس ١٩٩٢م.

٤) اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ٢٠٠٥ م :

وقد جَرّمت المواد ٣، ٢ مكرر الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة والتي تعدّ القرصنة البحرية جزءاً منها. وقد عدّلت هذه الاتفاقية من اتفاقية عام ١٩٨٨م وتناولت جوانب أخرى من العنف كالجرائم الإرهابية والبيئية^(١).

* * *

(١) انظر: القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي، ص ٨٦ وما بعدها.
-القرصنة البحرية: مواجهتها - أحكامها - صلتها بالإرهاب، ص ١١٥ وما بعدها.

المبحث الثالث: جريمة القرصنة البحرية والحرابة

لا خلاف بين الباحثين المعاصرين على أن جريمة القرصنة البحرية ينطبق عليها وصف الحرابة في الفقه الإسلامي. وإذا كانت الحرابة هي إطلاق بعض الفقهاء فقد بحثوها تحت عنوان "كتاب الحرابة" ^(١) فإن بعضهم بحثها تحت عنوان "كتاب قطاع الطريق" ^(٢).

ومنهم من عنون لها "باب قطع الطريق" ^(٣).

ومنهم من جمع بين الأمرين فجعلها تحت عنوان "في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطريق" ^(٤) وأياً كان الإطلاق فإنها داخلة ضمن جرائم الحدود السبعة "ويسمّيها الفقهاء الحدود دون إضافة لفظ جرائم إليها، وعقوباتها تسمى الحدود أيضاً ولكنها تُميّز بالجريمة التي فُرضت عليها، فيقال: حد السرقة، وحد الشرب، ويقصد من ذلك عقوبة السرقة وعقوبة الشرب" ^(٥).

وهذه الجريمة يمكن أن نعدّها - حسب تقديري - من جرائم "الفساد العلم" فقد قرن الله سبحانه وتعالى الفساد بعمل المحاربين **قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾** ^(٦) **فَسَادًا** [المائدة: ٣٣]. وهدفنا في هذا المبحث هو

(١) ابن رشد، محمد بن أحمد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٥٤؛ (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١٠، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

(٢) الكاساني، أبو بكر بن مسعود: كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ١٣٥؛ (دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

(٣) بن قدامة، عبد الله بن أحمد: المغني ج ١٢ ص ٤٧٣ (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية؛ عبد الله بن عبد الحميد حسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلوطي، ط ٣، ١٤١٢هـ/١٩٩٧م).

(٤) المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل: الهداية شرح بداية المبتدي ج ٢ ص ١٣٢ (الطبعة الأخيرة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، د. ط. د. ت.).

(٥) الهاوردي، علي بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٧٧؛ ت: سمير مصطفى رباب (المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - لبنان، د. ط. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٧م).

(٦) عودة، عبد القادر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج ١ ص ٧٩ مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

الوقوف على المفهوم العام للحرابة ضاربا الصفع عن التفاصيل والخلافات الفقهية الكثيرة، لأن هذا البحث يعنى بالتصنيف الشرعي لجريمة القرصنة البحرية وليس بدراسة حد الحرابة. وسوف نقتصر على التعريف بالحرابة، وذكر أدلتها الشرعية، والعقوبات المستحقة على مرتكبيها. ومن ثم إنزال أحكامها الشرعية على جريمة القرصنة البحرية.

أولاً : تعريف الحرابة

١ - تعريف الكاساني الحنفي:

" هو الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمنع المارة عن المرور وينقطع الطريق، سواء أكان الققطع من جماعة أم من واحد بعد أن يكون له قوة الققطع، وسواء أكان الققطع بسلاح أم بغيره من العصا والحجر والخشب ونحوها، لأن انقطاع الطريق يحصل بكل من ذلك. وسواء أكان بمباشرة الكل أم التسبيب من البعض بالإعانة والأخذ، لأن الققطع يحصل بالكل كما في السرقة، ولأن هذا من عادة الققطاع أعني المباشرة من البعض والإعانة من البعض^(١).

٢ - تعريف ابن رشد المالكي :

" فأما الحرابة، فاتفقوا على أنها إشهار السلاح وقطع السبيل خارج المصر واختلفوا فيمن حارب داخل المصر " (٢).

٣ - تعريف الماوردي الشافعي :

" وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح، وقطع الطريق، وأخذ الأموال، وقتل النفوس، ومنع السابلة، فهم المحاربون " (٣).

٤ - تعريف ابن قدامة الحنبلي:

" والمحاربون الذين يعر ضون للقوم بالسلاح في الصحراء، فيغصبونهم المال مجاهرة " (٤).

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٧ ص ١٢٥.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٤٥٥.

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص ٧٧.

(٤) المغني، ج ١٢ ص ٤٧٤.

وهذه التعريفات تطرح رؤية المذاهب الفقهية المشهورة في جريمة الحراية أو قطع الطريق، علماً بأنه قد يختلف أصحاب المذهب الواحد في التفاصيل، وهذا واقع بالفعل في الفقه الإسلامي مما خلّف لنا تراثاً فقهياً ضخماً يزخر بالآراء والنظريات وأدق التفاصيل والتفريعات، ولا شك أن هذه الثروة الفقهية تعدّ من مميزات الفقه الإسلامي، لأنها تضفي عليه المرونة والتنوع، وتجعله صالحاً للتطبيق في أي زمان وفي كل مصر. وتمكّن أولياء الأمور والحكام في عصرنا الحاضر وفي كل عصر أن يتخيروا من هذه الآراء والتفصيلات ما يتلاءم مع مجتمعاتهم ويساير عصورهم، إعمالاً للسياسة الشرعية و قصداً للمصلحة.

ونحن نرجح تعريف الماوردي لأسباب كثيرة سوف نوردها آنفاً في قابل البحث.

ثانياً : الأساس الشرعي للحراية

تستند الحراية على أدلة من القرآن والسنة :

١. أدلة القرآن :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ٣٤ ﴾ المائدة: ٣٣، ٣٤.

وهاتان الآيتان نص صريح في تجريم أعمال الحراية وقطع الطريق. ويطلق عليهما المفسرون والفقهاء "آية الحراية" وجمهور الفقهاء - كما يذكر ابن حجر - على أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين، وهي وإن نزلت في العُربانيين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد.^(١)

(١) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد: فتح الباري بشرح البخاري ج ١٢ ص ١١ (دار المعرفه).

بيروت - لبنان، د. ط. د. ت.

٢. أدلة السنة النبوية :

بَاب سَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُعِينَ الْمُحَارِبِينَ ح (٦٤٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ " أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ أَوْقَالَ عُرَيْنَةَ وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ مِنْ عُكْلٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِفْحَاحٍ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِنِهَا فَيَشْرَبُوا حَتَّى إِذَا بَرِنُوا قَتَلُوا الرَّاعِي وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ قَبْلَ أَنْ يَذْكَبَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غُدُوَّةً فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي إِيْرِهِمْ ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ فَأَلْقَوْا بِالْحَرَةِ يَسْتَسْقُونَ " قَالَ أَبُو قِلَابَةَ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ (صحيح البخاري ، كتاب الحدود).

قال بعضهم في هذا الحديث: ذلك حكم منسوخ، نسخته نهيّه عن المثلة بهذه الآية أعني بقوله ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ وقالوا: أنزلت هذه الآية عتاباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما فعل بالعربيين وقال بعضهم: بل فعلُ النبي - صلى الله عليه وسلم - بالعربيين، حكمٌ ثابت في نظرائهم أبداً، لم ينسخ ولم يبدل. وقوله ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الآية حصر من الله فيمن حارب وسعى في الأرض فساداً بالحرابة.^(١)

ثالثاً: عقوبات المحاربين

الأساس في هذا آيتا الحرابة ٣٣، ٣٤ في المائدة، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ وقد اختلَف الفقهاء في حكم آية الحرابة على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الإمام ومن استنابه على قتالهم من الولاة بالخيار بين أن يقتل ولا يصلب وبين أن يقتل ويصلب، وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وبين أن ينفهم من الأرض، وهذا قول سعيد بن المسيّب ومجاهد وعطاء وإبراهيم النخعي.

(١) انظر: الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل آي القرآن ج ١٠ ص ٢٥٣ (ت: أح مد مد شاك).

مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م).

- انظر: ابن دقيق العيد، تقي الدين: إكمال الأحكام ص ٦٩٩ - ٦٢٠ (ت: أح مد مد شاك، دار

الجيل، بيروت - لبنان، ط ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م).

والمذهب الثاني: أن من كان منهم ذا رأي وتدبير قتله ولم يعف عنه، ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف، ومن لم يكن منهم ذا رأي ولا بطش عزّره وحبسه، هذا قول مالك بن أنس وطائفة من فقهاء المدينة، فجعلها مرتبة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم.

والمذهب الثالث: أنها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم، فمن قتل وأخذ المال: قتل وصلب، ومن قتل ولم يأخذ المال: قتل ولم يصلب، ومن أخذ المال ولم يقتل: قطعت يده ورجله من خلاف، ومن كثر وهيب ولم يقتل ولم يأخذ المال: عزّر ولم يقتل ولم يقطع، وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة والسدي، وهو مذهب الشافعي - رضي الله عنه - وقال أبو حنيفة: إن قتلوا وأخذوا المال فالإمام بالخيار بين قتلهم ثم صلبهم وبين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم، ومن كان معهم مهيباً مكثراً فحكمه كحكمهم^(١) وسبب الخلاف - عند بعض الفقهاء - هل حرف "أو" في الآية للتخيير أو للتفصيل على حسب جناياتهم؟ ومالك حمل البعض من المحاربين على التفصيل والبعض على التخيير^(٢).

وأما النفي والعفو للتوبة قبل القدرة عليهم ففيهما تفصيلات وخلافات تخرج عن مقصود هذا البحث^(٣).

رابعاً: الحراية وجريمة القرصنة البحرية

أ - عناصر الحراية

إن ما عرضناه من تعريفات للحراية يكاد يتطابق مع وصف جريمة القرصنة البحرية التي عرضنا لها من قبل في المبحث الأول، فمن هذه التعريفات يمكننا أن نستخلص ما يأتي:

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص ٧٨، ٧٧، وانظر: الهداية شرح بداية المبتدي ص ١٣٢ - ١٣٤، وبداية المجتهد ص ٤٥٥، ٤٥٦، والمغني ج ١٢، ص ٤٧٥، ٢٨٤، والمجموع للذوّبي، ج ٢٠، ص ١٠٤، ١١٤. (المكتبة الشاملة الإلكترونية).

(٢) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢، ص ٤٥٦.

(٣) إمامنا وردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص ٧٨، وانظر: بداية المجتهد ص ٤٥٧، ٤٥٨، والمغني ج ١٢، ص ٤٨٢ - ٤٨٥. والمرداوي، علي بن سليمان: الإنصاف في معرفة أراجيح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ج ١٠، ص ٢٦٩ - ٣٠٣ (دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د. ط. د. ت.).

١. قطع الطرق بالقوة والمغالبة.
 ٢. شهر السلاح أو أيّ من أدوات الحرب والقتال كالعصا والحجر والخشب.
 ٣. أن الهدف الأساس هو أخذ الأموال.
 ٤. أن قطع الطريق أو المحاربة قد تتم بالجماعة أو بالفرد الواحد مادام يملك قوة القطع وأدواته.
 ٥. إشاعة الرعب والخوف في نفوس المارّة والناس عموماً.
- وهذه العناصر هي الأساس المكوّن لجريمة القرصنة البحرية وبدونها ينتفي هذا الوصف عنها إلا أن الموضوع يحتاج إلى مزيد إيضاح لتكتمل الصورة ويتم المقصود.
- ب - أهمية تعريف الماوردي في توصيف القرصنة البحرية
- يكتسب تعريف الفقيه الماوردي - في تقديري - أهمية خاصة لما حواه من عناصر مهمة تكمل بها تصنيف جريمة القرصنة البحرية، وتتمثل هذه العناصر حسب تعريف الماوردي في الآتي :

١. ضرورة اجتماع طائفة من أهل الفساد. فهو يشترط الجماعة أو العصابة في المحاربين وأن يتسموا بالفساد؛ أي: بسوء الخلق والانحراف عن الطريق السويّ.
 ٢. لا بد من شهر السلاح؛ أي: إظهار القوة والغلبة والقهر.
 ٣. قطع الطريق وبث الرعب وإشاعة الخوف في نفوس الناس.
 ٤. ممارسة أخذ الأموال من الناس وقتلهم عند الاقتضاء، ومنع المرور في الطرق؛ أي: تعطيل ووقف حركة السفر والانتقال وتعطيل مصالح الناس.
 ٥. لم يشترط مكاناً معيناً لوقوع هذه الجريمة مثل ما اشترط بعضهم أن تكون الحراية خارج المصر أو في الصحراء.
- وهذه بلا شك من أهم ما ذكره الباحثون المعاصرون عن خصائص وسمات جريمة القرصنة البحرية بل تكاد تتطابق معها.

ج - إشكالية البر في الحراية والبحر في القرصنة

لعل من أهم ما اعتُرض به على إلحاق جريمة القرصنة البحرية بالحراية هو أن الحراية تقع أحداثها في البر بينما جريمة القرصنة البحرية تتم أحداثها في البحر. ولا شك أنه اعتراض وجيه إلا أنه يمكن دفعه بيسر وبلا تكلف كالآتي :

١. إذا كان بعض الفقهاء قد حصر مكان الحرابة بالصحراء كابن قدامة، أو خارج مصر كابن رشد فإن تعريفه كل من الكاساني والماوردي جاء خلواً من التعيين.

٢. إن اختلاف الفقهاء - كما ذكرت - قد وقر لنا مادة علمية غزيرة تغطي جميع احتياجات الناس، ومن هذا نجد بعض التعريفات عند المالكية والحنابلة تنص صراحة على أن البحر قد يكون مسرحاً لجريمة القرصنة البحرية ومثاله:

- تعريف ابن عبد البر المالكي ومما جاء فيه: ".... وكل من قتل أحداً على ماله في حضر أو سفر أو بر أو بحر أو مأمن أو خوف فحكمه وحكم المحارب سواء" (١).
- تعريف الحجاوي الحنبلي: "قطاع الطريق المكلفون الملتزمون ولو أنثى، الذين يعرضون للناس بسلاح ولو بعصا وحجارة في صحراء أو بنيان أو بحر فيغصبونهم مالا محترماً قهراً مجاهرة" (٢).

• ووافق الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار الحجاوي في تعريفه للحرابة ونص على أنها قد تقع في البحر (٣).

٣. إذا كنا قد أطلقنا على جريمة الحرابة أنها من جرائم "الفساد العام" لأن الله سبحانه وتعالى قد قرن الفساد بعمل المحاربين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ المائدة: ٣٣. وإذا كان القرآن يفسر بعضه بعضاً فقد ورد في سورة الروم، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٤) فالفساد - في تقديري - كما يكون في البر قد يكون أيضاً في البحر بالقرصنة وبغيرها. وقيل في تفسير هذه الآية:

(١) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله محمد: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص ٥٨٢، ٥٨٣ (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ).

(٢) الحجاوي، موسى بن أحمد بن موسى: الإقناع لطالب اللات فاعج ص ٢٦٩ (ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، مصر، ط ١، ١٤١٨هـ).

(٣) ابن الدجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح: معونة أو لي الذي شرح المستهجي ص ٨٩ (ت: عبد الملك بن بهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ).

ذكر ابن كثير: "قال ابن عباس وغيره: المراد بالبر هاهنا: الفيافي، وبالبحر: الأمصار والقرى، وفي رواية: البحر: الأمصار والقرى، ما كان منها على جنب نهر. وقال آخرون: بل المراد بالبر هو البر المعروف، وبالبحر: البحر المعروف. وقال مجاهد: فسلا البر: قتل ابن آدم، وفساد البحر: أخذ السفينة غصباً. وقال آخرون: بل عنى بالبر: ظهر الأرض الأمصار وغيرها، والبحر: البحر المعروف"^(١).

ونذكر البغوي: "قوله عز وجل ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ﴾ يعني: فحط المطر وقلة النبات، وأراد بالبر البوادي والمفاوز، وبالبحر المدائن والقرى التي هي على المياه الجارية. قال عكرمة: العرب تسمي المصر بحرًا. وقال ابن عطية وغيره: "البر" ظهر الأرض من الأمصار وغيرها. و"البحر" هو البحر المعروف"^(٢).

والقول الجامع في معنى الفساد ما ذكره الشوكاني " والمراد بالفساد في الأرض الأقوال والأفعال المخالفة لما أمر الله به، كعبادة غيره، والإضرار بعباده، وتغيير ما أمر بحفظه، وبالجملة: فكل ما خالف الصلاح شرعاً أو عقلاً، فهو فساد"^(٣).

* * *

(١) انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم ج ٦ ص ٣١٩ (دار طيبة لا نشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

(٢) انظر: البغوي، محمد بن عبد الله: معالم التنزيل ج ٦ ص ٢٧٤ (ت: محمد مدع بدالله الذمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

(٣) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ج ١ ص ٥٧ (دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

المبحث الرابع: القرصنة البحرية وما يشتهى بها من الجرائم

إنه على الرغم من تصنيفنا للقرصنة البحرية على أنها حاربة إلا أن بعض الإشكاليات قد تعترض هذا التصنيف، لأن جريمة القرصنة البحرية قد تتشابه أو تشتهى بل قد تلتبس مع بعض الجرائم الأخرى، ولذلك رأينا ضرورة التمييز بين المتشابه والمشتبه معها حتى يمكننا أن نُقرّ بصحة التصنيف الشرعي الذي انتهينا إليه لهذه الجريمة.

والتشابه والاشتباه يعني عند أهل اللغة : اشتبهت الأمور وتشابهت التبت فلم تتميز ولم تظهر ومنه اشتبهت القبله ونحوها. فالمشابهة المشاركة في معنى من المعاني والاشتباه الالتباس^(١). فبعض الجرائم بالفعل تشترك مع القرصنة البحرية في معنى من المعاني، وبعضها الآخر يلتبس معها، إلا أنه مع التمهيص والتحليل سوف يتبين لنا الوصف الصحيح لكل جريمة. وسوف أقصر على بعض الجرائم التي أرى فيها وجه مشابهة أو اشتباه.

ولعل ما عرضناه من خصائص لجريمة القرصنة البحرية من ضرورة استخدام العنف من قبل الجناة، والظهور والمجاهرة لهذا العنف، واستهدافهم للمصالح الشخصية، وأيضاً اعتبار جريمة القرصنة البحرية جريمة دولية، أي: استلزام الركن الدولي فيها، كل هذه الخصائص أو السمات هي التي سوف تميز وتفصل بين جريمة القرصنة البحرية وغيرها من الجرائم.

أولاً : السرقة والغصب والاختلاس والقرصنة

أ. إن جريمة السرقة وإن اشتركت مع القرصنة البحرية في معنى من المعاني وهو الاستيلاء على مال الغير ظلماً وعدواناً، إلا أن السرقة يشترط فيها أخذ المال في الخفاء. ويعرف الموفق ابن قدامة السرقة بأنها: "أخذ المال خفية من حرزه"^(٢) أي: أن هذه الجريمة لا تتطلب عنفاً ولا مجاهرة كما في جريمة القرصنة البحرية بل تتم السرقة

(١) انظر: المصباح المنيّر، ص ١٥.

(٢) ابن قدامة، الموفق: شرح عمدة الفقه، ج ٣، ص ١٧٨٩، تأليف: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين (كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة بجامعة الملك سعود، ط ٢، ١٤٢٩هـ).

عادة في الخفاء حتى تأخذ هذا الوصف. وبذلك يمكننا بلا لبس أو تردد إخراج السرقة من وصف القرصنة.

ب. وأما الغضب فمعناه في اللغة: أخذ الشيء ظلماً ملاً كان أو غيره. يقال (غضب) غضباً من باب ضرب واغتصبه أخذه قهراً وظلماً فهو غاصب والجمع غُصَّاب^(١). وفي الشرع: أخذ مال متقوم محترم بلا إذن مالكه بلا خُفية، ويقال: للأخذ: غاصبٌ وللمال المأخوذ: مغصوبٌ، ولصاحبه: مغصوبٌ منه^(٢). وقد أفرد الفقهاء باباً للغصب في كتبهم، وورد ذكر الغصب في القرآن في سورة الكهف ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ رَءَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾^(٣) وقد أورد أهل التفسير أن هذا الملك كان ظالماً يقول ابن كثير في حكمة خرق الخضر - عليه السلام - للسفينة: "إن السفينة إنما خرقتها لأعيبها لأنهم كانوا يمررون بها على ملك من الظلمة "يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ" صالحة، أي: جيدة "غَصْبًا" فأردت أن أعيبها لأردّه عنها لعبها فيتضع بها أصحابها المساكين الذين لم يكن لهم شيء ينتفعون به غيرها"^(٤). وينكر الرازي في السياق نفسه "ما كان مقصودي من تخريق تلك السفينة تخريق أهلها بل مقصودي أن ذلك الملك الظالم كان يغصب السفن الخالية عن العيوب، فجعلت هذه السفينة معيبة لئلا يغصبها ذلك الظالم"^(٥). وهذه الآية استدلت بها بعضهم على وجود نوع من القرصنة في ذلك الزمان^(٦).

ورغم أن الغضب قد يتشابه في بعض المعاني مع القرصنة كأخذ المال ظلماً وبالقهر في بعض الأحيان وعبئاً دون خُفية، إلا أن أحكام الغضب تختلف عن أحكام

(١) البركتي، السيد محمد مدع ميم الإحسان المجددي: التعريفات الفقهية ص ١٥٨ (دار الك تب العلم ية، بيروت - لبنان، ط ٢٠٠٣م / ١٤٢٤هـ).

- المصباح المفير، ص ١٧٠.

(٢) البركتي، السيد محمد عظيم الإحسان المجددي: التعريفات الفقهية ص ١٥٨.

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، ج ٣ ص ١٢٠.

(٤) الرازي، محمد بن عبد الله: فاتيح الغيب، ج ٢١ ص ١٣٦ (دار الك تب العلم ية، بيروت - لبنان، ط ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

(٥) القرصنة البحرية في ضوء القانون الدولي، ص ٤٥.

القرصنة، وعندما يتعرض الفقهاء للغضب يضعونه ضمن أبواب المعاملات مثل: الحوالة والوكالة والوديعة والهبات، أما القرصنة فقد صنفناها ضمن الحدود فهي حرابة على الصحيح وكما عرضنا، والغاصب يلزمه الفقهاء برد المغصوب والضمان وما شابه ذلك وأما المحارب فيُعامل طبقاً لأحكام حدّ الحرابة، وتنزل به العقوبات الواردة فيه. ورغم استعمال الغاصب لأساليب القهر لغصب مال الغير فيبدو أن القهر هنا يكون عادة معنوياً وليس مادياً، ودليل ذلك الملك الظالم الذي كان يأخذ كل سفينة غصباً الذي ورد ذكره في سورة الكهف.

ج. وأما الاختلاس فلم يفرد له الفقهاء باباً في كتبهم كما في الغصب، وعرفه ابن تيمية^(١)؛ والمختلس الذي يجتذب الشيء، فيُعلم به قبل أخذه^(٢). أو هو أخذ مال الغير دون استخفاء أي بعلم المجني عليه وبدون رضاه وبغير مغالبة، ويدخل تحت هذا النوع الاختلاس والغصب والنهب كأن يخطف شخص من آخر ورقة مالية كان يمسكها بين أصابعه وهذا النوع من السرقة لا حدّ فيه. والحد يكون في السرقة بشروطها تماماً كما ذلك من نهب وغصب واختلاس فيطأ قون عليه لفظ الاختلاس بصفة عامة^(٣). والمختلس - على الراجح - ليس محارباً ولا قاطع طريق وإن نازع في ذلك بعض الفقهاء^(٤).

ثانياً : البغي والقرصنة

أ. تعريف البغي

١. البغي في اللغة : الباء والغين والياء أصلان : أحدهما طلب الشيء والثني جنس من الفساد. والبغي : الظلم^(١). وبغى عليه يعني بغياً - من باب رمى - ظلم وعدا عن الحق

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم؛ السياسة الشرعية ص ٨٢ (طبع و نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية، د. ط. ١٤١٩هـ).

(٢) انظر: عودة، عبد القادر؛ التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بأبلا قانون الوضي، ج ٢ ص ٥٥، مؤسسة النشر العربية، بيروت - لبنان، ط. ١٤٢١/١٤٢٠م).

(٣) المغني، ج ١٢ ص ٤٧٤ وما بعدها.

(٤) معجم مقاييس اللغة، ج ١ ص ١٤٢.

واستطال فهو باغ. وبغى بغياً كذب وظلم.^(١) وإذا كان هذا هو المعنى المتبادر إلى الأذهان عن البغي فإن له جانباً محموداً. قال الراغب في المفردات: "والبغي على حزين: أحدهما محموداً وهو تجاوز العدل إلى الإحسان والفرض إلى التطوع. والثاني مذموم وهو تجاوز الحق إلى الباطل أو تجاوزه إلى الشُّبْهِ. والبغي في أكثر المواضع مذموم"^(٢).

٢. وفي الاصطلاح: لا يختلف مفهوم البغي عند الفقهاء عن معناه عند أهل اللغة ولكنهم يختلفون في قيود التعريف وحدوده، تبعاً لاختلافهم في الشروط اللازمة لتحقيق البغي، بل إن هناك من ساوى بين البغاة والخوارج وغيرهم، ممّا كان له الأثر في آرائهم في أحكام التعامل مع البغاة.^(٣) وما أختره هو تعريف النّوّي في المنهاج "هم مخالفو الإمام بخروج عليه، وترك الانقياد، أو منع حق توجّه عليهم، بشرط شوكة لهم، وتأويل، ومطاع فيهم".^(٤)

ب. البغي والجريمة السياسية

إنه بغض النظر عن تصنيف البغي باعتباره حداً أو تعزيراً فإنه بالمصطلح العصري هو "الجريمة السياسية" وقد اختلف أهل الاختصاص في تعريفها، حسب مذاهبهم في تمييز هذه الجريمة عن الجريمة العادية، فهناك المذهب الشخصي الذي يركّز على الباعث والقصد، وهناك المذهب الموضوعي الذي يعتمد على طبيعة الفعل وجمعيتها المذهب التوفيقي.

ويمكن القول: إن الجريمة السياسية هي الجريمة التي يُوجّه الاعتداء فيها إلى نظام الدولة السياسي القائم بهدف تغييره أو تعديله، ويحمل على ارتكابها دوافع لتوجيه

(١) مع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، ج ١ ص ١١٣ (سلسلة التراث للجمع، مصر، د. ط، د. ت).

(٢) الأصفهاني، الراغب: المفردات في غريب القرآن، ص ٦٦، ٦٥. ضبطه وراجعته: محمد خليل عيتاني (دار المعرفة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣/١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

(٣) آل مضوح، عبد الله محمد: تصنيف عقوبة البغي في الفقه الإسلامي، ص ٦٣ (رسالة غير منشورة مقدمة لجامعة نيف العرب، للعلوم الإسلامية، لذيّل درجّة الماجستير في العدالة الجنائية، ٢٠٠٩هـ/٢٠٠٩م).

(٤) منهاج الطالبين وعمدة المفتين، ص ٤٤٩.

النشاط السياسي للدولة على نحو معين من أجل مصلحة الشعب والبلاد، لا من أجل مصالح خاصة، وهي تقتصر على الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة الداخلي دون الخارجي والتي يمكن حصر هذه الأخيرة في الخيانة والتجسس ولا يمكن اعتبارهما من الجرائم السياسية^(١).

وبناءً على ما عرضناه فإنه لا يمكننا أن نصف جريمة القرصنة البحرية على أنها بغية للتباين الواضح في العناصر المكونة لكل منهما وبخاصة في الباعث على ارتكابهما ففي جريمة القرصنة البحرية المكاسب المادية هي المحرك الأساس، وأما في البغية فالمصالح الجماعية للمجتمع هي الأساس، ففي الأولى يتمثل الباعث في المصلحة الخاصة للجناة. وفي الثانية فإن المصلحة العامة للمجتمع هي هدف البغاة.

وقد تنبه بعض الفقهاء القدامى لهذا الجانب، فقد ذكر ابن عرفة المالكي في تعريفه للحرابة بأنها: "الخروج لإخافة سبيل لأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو نهب عقل أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق، لا لإمرة ولا نائرة ولا عداوة...."^(٢). فقد اهتم بالهدف أو الباعث للجريمة واشترط أن لا يكون طلب الإمارة، للتفرقة بينها وبين جريمة البغية، وما يسمى حديثاً بالجريمة السياسية، كما اشترط عدم العداوة بين أهل البلدين لأن ذلك يكون من باب الحرب بينهم^(٣). أقول: بل واشترط أن لا تكون هناك فتنة وهو ما أطلق عليه "ولا نائرة" ففي اللغة: نأرت نائرة في الناس: نأرت نأراً. هاجت هاججة^(٤).

(١) انظر: الأعظمي، سعد إبراهيم؛ موسوعة مصطلحات القانون الجنائي، ص ٢٦، ٢٧ (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط ١، ٢٠٠٢م).

- انظر: آل مضواح، عبدالله محمد؛ تصنيف عقوبة البغية في الفقه الإسلامي، ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) الخرشي، محمد بن عبد الله بن علي؛ حاشية الخرشي، ج ٨ ص ٣٣٤ (ت: زكريا عامر يرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٧٠هـ).

(٣) القرصنة البحرية مواجهتها - أحكامها - صلتها بالإرهاب، ص ١٦.

(٤) المعجم الوسيط، ص ٨٩٥.

ثالثاً: الإرهاب والقرصنة

أ. تعريف الإرهاب

١. المادة في اللغة : من (رهب) الرء والهء والبء أصلان : أحدهما يدل على خوف والآخر يدل على دقة وخفة ^(١). و(أرهبه) و(استرهبه) أخافه ^(٢). و(الإرهابيون) وصف يُطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب، لتحقيق أهدافهم السياسية. (مج) أي أن مجمع اللغة العربية أقر هذه اللفظة. ^(٣)

٢ . وأما في الاصطلاح: فما من مصطلح اختلف حوله الباحثون من كافة التخصصات مثل مصطلح الإرهاب، ويمكن أن نطلق عليه المصطلح "الغامض" أو "الغتر"، ولعل السبب في ذلك - حسب تقديري - أن هذا المصطلح وثيق الصلة بالسياسة، والسياسة في عالم اليوم تعني المصالح الوطنية والدولية لكل دولة أو لمجموعة منها ومما زاد الأمر تعقيداً هو التداخل الشديد والخلط بين هذا المصطلح والمعتقدات البينة والعقائد الشائعة للمجتمعات المختلفة.

ب. الشريعة ومصطلح الإرهاب

والجدير بالملاحظة أن المصطلح قد ورد في القرآن بمشتقاته المختلفة وإن كان أغلبها يدور حول المعنى اللغوي وهو الخوف. ^(٤) قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَالْآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠] ^(٥).

(١) معجم مقاييس اللغة، ج ١ ص ٤٩١.

(٢) الفيروزا بلاي، محمد بن يعقوب، ال قاموس الم حيط، ص ٢٥٩ (دار الف كر، بيروت - لبنان، د. ط. ١٣٩٨ / ١٩٧٨ م).

- مختار الصحاح، ج ١ ص ٧٦.

(٣) المعجم الوسيط، ٣٧٦.

(٤) معجم ألفاظ القرآن الكريم، ج ١ ص ٥٠ وما بعدها.

(٥) انظر للؤل ف: حماد، علي محمد حسنين: فقه القرآن في إعداء القوة للجهاد (بحث مُحكم مرم مشور بمجلة كلية أصول الدين والدعوة جامعة الأزهر ١٤١٩هـ).

وقد وردت في القرآن أيضاً وفي السنة كلمة الرُّعْب وهي بالمعنى نفسه أي: الخوف وقصدي من هذا العرض أن المصطلح معروف إلا أن تأويله وتفسيره يحمل الكثير من الغموض والدقة والتباين.

وإذا كان المصطلح قد ورد ذكره في القرآن والسنة بمعنى إعداد العُدّة والقوّة لإرهاب العدو وليس بالضرورة قتاله، وأن النصر قد يحصل للمسلمين فقط بسبب الرُّعب الذي يقذفه الله سبحانه وتعالى في قلوب الأعداء من رسول الله - عليه الصلاة والسلام - حتى لو كان وحده بدون جيش كخاصية له عليه السلام وكما ورد في الحديث الذي أخرجه البخاري عن "يَحْيَى بن بُكَيْرٍ" بسنده من حديث "أبي هريرة" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بُعْتُ بَجَواً مع الكلام ونُصِرْتُ بالرُّعب..."^(١) إذن فهو إرهاب مشروع. وقد أطلق عليه بعضهم "الإرهاب المفروض"^(٢). ولا شك أنه يدخل تحت هذا الباب نضال الشعوب لنيل استقلالها، أو الكفاح من أجل تقرير المصير وهذا القسم ليس محل بحثنا في هذه الورقة، ويبقى القسم الآخر وهو الإرهاب المرفوض كما أطلق عليه الجحني^(٣). أو غير المشروع وتعريفه محل التنازع والاختلاف كما عرضنا.

إن أبسط هذه التعريفات أنه "عبارة عن العمليات العنيفة المنسقة المادية أو المعنوية، التي تحوي نوعاً من القهر للآخرين، بغية تحقيق غاية معينة."^(٤) والعنف قرين الإرهاب في كل التعريفات، ولذلك يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل العنف والإرهاب شيء واحد أو بينهما فرق؟

وفقه النصر بالرعب في الإسلام (بحث مُحْكَم مشور بمرکز البحوث التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، برقم ١٣، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

(١) صحيح البخاري، م٢ ج٤ باب ١٢٢ ص ١٢ (موسوعة السنة، دار الدعوة، ستامبول - تركيا، دار سحنون، تونس، مجلد ٢).

(٢) الفرماوي، عبد الحی: الإرهاب بین الرفض والافرض في ميزان الإسلام ص ٩٦ (ضمن كتاب الإسلام في مواجهة الإرهاب سلسلة فكر المواجهة (٨) إصدار رابطة الجامعات الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

(٣) انظر: الجحني، علي: فيلزال الإرهاب المفهوم المفروض للإرهاب المرفوض، ص ١٥٩ وما بعدها (مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٧م).

(٤) أكرم، صباح: تحديد أفضل الوسائل والأساليب لمكافحة الإرهاب، ص ٨٤ (بحث مقدم لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس ١٩٨٦م، انظر: الدين والإرهاب، منظمة المؤتمر الشعبي، بغداد، د. ط، ١٩٨٨م).

ويجب القرضاوي: "البعض لم يجعل بينهما فرقاً". ويضيف: "ورأيي أن بينهما عمومًا وخصوصاً كما يقول أهل المنطق، فكل إرهاب عنف، وليس كل عنف إرهاب. إذ العنف أن تستخدم فئة من الناس القوة المادية في غير موضعها، وتستخدمها بغير ضابط من خلق أو شرع أو قانون، أي: تستخدم القوة حيث يمكن أن تستخدم الحجة والإقناع بالكلمة والدعوة والحوار، ولا تبالي بقتل الناس. وهذا هو العنف المجرم أما الإرهاب فهو: أن تستخدم العنف فيمن ليس بينك وبينه قضية، وإنما هو وسيلة لإرهاب الآخرين وتخويفهم وإيذائهم بوجه من الوجوه، وإجبارهم أن يخضعوا لمطالبك، وإن كانت عادلة في رأيك، مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن لأخذ فدية أو إطلاق سراح سجناء".

ويتابع القرضاوي: "وإذا كنا ندين العنف بصفة عامة، فنحن ندين الإرهاب بصفة خاصة، لما فيه من اعتداء على أناس ليس لهم أدنى ذنب يؤاخذون به. ولما فيه من ترويع البراء الآمنين، وهو ظلم عظيم في نظر الإسلام".^(١)

ج. تعريف الاتفاقية العربية للإرهاب

نعرض فقط لتعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلسي الداخلية والعدل العرب في ٢٢ أبريل ١٩٩٨م حيث نصت في مادتها الأولى على أن الإرهاب هو: "كل فعل من أفعال أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

والجريمة الإرهابية: هي أي جريمة أو مشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعدّ من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية

(١) انظر: القرضاوي، يوسف: الإسلام والعنف: نظرات تأصيلية، ص ٢٧ و ما بعدها (دار الشروق، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها^(١) ونصت الاتفاقية على عدد من الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية. ولا تعد جريمة. حالات الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وقد أخرجت الاتفاقية جرائم الإرهاب من عداد الجرائم السياسية.

وبناءً عليه فإن عناصر العمل الإرهابي المجرّم هي :

١. أن يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي.
٢. تحقيق هدف معين أياً كانت بواعثه كالترجيع والإيذاء وتعريض حياة أو أمن أو حرية الناس للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة للخطر.
٣. أن يكون العمل من أعمال العنف أو التهديد بها، وهذا قصر معيب لا مبرر له، وكان يحسن الإطلاق اكتفاء بالهدف الذي يسعى إليه الفاعل، وحتى لا تخرج بعض الأعمال المربعة التي تقع بغير عنف من عداد الأعمال الإرهابية، ومثالها التسميم ونشر الغازات أو الأوبئة المعدية، ودفن النفايات النووية والمشعة وأعمال السحر- ونحو ذلك. ولعل ما يميّز العمل الإرهابي عن غيره هما عنصران جسامتان الخطر وعشوائية النتائج^(٢)!
- د. الإرهاب والأهداف السياسية

ورغم ما عرضناه من تعريفات للإرهاب وعمومية وشمول هذه التعريفات لكافة أعمال الترويع أياً كانت بواعثه فإن بعضهم قصر الإرهاب على البواعث السياسية فيعرفه عز الدين بأنه "عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العرّاء الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية^(٣)! ويعرفه المعلا بأنه "استخدام القوة على نحو منظم ومتصل وغير مشروع بقصد تحقيق

(١) انظر: الشّرفي، علي حسن: الإرهاب والقرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقات الدولية ص ١٨ وما بعدها (بحث ضمن الندوة العلمية "الإرهاب والقرصنة البحرية" التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية بالجمهورية اليمنية، بصنعاء، خلال الفترة من ٧/٢٨ - ١٤/٢٥/١٤٢٥ هـ الموافق ١٣ - ١٥/٩/٢٠٠٤ م).

(٢) عز الدين، أحمد مد جلال: الإرهاب والعنف السياسي ص ٤٩ (سلسلة كتاب الحرية، العدد العاشر، دار الحرية، القاهرة - مصر، ١٩٨٦ م).

أهداف ذات طبيعة سياسية تؤدي إلى إخلال بمفهوم النظام العام في الدولة بمدلولاته الثلاث: الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة^(١).

والربط بين الإرهاب والأهداف السياسية شائع حتى في القواميس اللغوية. فقاموس "روبير" يعرف الإرهاب "الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي" وقاموس اللغة الإنجليزية الصادر عن مطابع أكسفورد يعرفه بأنه "استخدام الرعب خصوصاً لتحقيق أغراض سياسية" وعلق الدكتور عبد الهادي علي ذلك، "بأن الربط بين الإرهاب وتحقيق أغراض سياسية، مرده ارتباط هذه التعريفات بالمراحل الأولى لظهور مفهوم الإرهاب، حيث كان الإرهاب متمثلاً في ممارسة أعمال العنف المتبادل بين السلطة السياسية ومجموعة أو مجموعات أو منظمات الثوار المناهضة لها، ورأى أن مفهوم

الإرهاب لم يعد يقتصر على الصراع بين السلطة السياسية ومعارضها، ولكنه قد يستخدم للابتزاز وتحقيق مآرب شخصية أو ذاتية، إن استخدام الإرهاب لتحقيق أغراض غير سياسية يمكن أن يقع في إطار ظواهر إجرامية أخرى مثل جرائم العنف أو الجرائم المنظمة، وما زال الارتباط قائماً بين الإرهاب والسياسة"^(٢).

ونحن نتفق مع هذا الرأي تماماً، وقد أوردنا آنفاً التعريف الذي أقره مجمع اللغة العربية للإرهابيين في المعجم الوسيط حيث ذكر: "و(الإرهابيون) وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب، لتحقيق أهدافهم السياسية"^(٣).

هـ. القرصنة صورة من صور الإرهاب

إنه مما عرضناه يتضح أن أعمال الإرهاب والقرصنة البحرية يتفقان في الأهداف وهو العنف والترويع وإن اختلفا في نطاق الجريمة، فالإرهاب يقع في أي مكان برّاً أو بحراً، أما

(١) الم. علاء، مدخلية؛ إ. ستراتيكية مكافحة الإرهاب، بدول الخليج العربية، ص ١٣ (ب) بحث م. قنم، إلى المؤتمر الدولي الثاني عشر لعلم الإجرام، سيؤول، ١٩٩٨ م).

(٢) د. قلا عن: ع. يد، مدقة حي: واقع الإرهاب في الوطن العربي ص ٢٢ (مر كز الدراسات والبحوث. أكاديمية نليف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م).

— انظر: الإرهاب المفهوم المفروض للإرهاب المرفوض ص ١٠٧ وما بعدها.

(٣) المعجم الوسيط، ص ٣٧٦.

القرصنة فقد تكون أضيق في نطاقها وأخص في أهدافها، فهي لا تقع إلا في البحار ولا تهدف عادة إلا إلى السلب والنهب، ولذلك سُمِّي القرصنة " بلصوص البحار" لكونهم يُغيرون على السفن بغرض النهب والسلب لا بغرض التدمير والتخريب. فإن حصل شيء من ذلك فهو عرض غير مقصود لذاته، وهذا يعني أن أعمال القرصنة البحرية هي نوع من أنواع الإرهاب ذات طبيعة خاصة اقتضتها طبيعة الجريمة، فهي - إذًا - إرهاب مخصص في نطاقه وأغراضه. أما البواعث فإن للإرهاب أهدافاً أوسع وأشمل من أهداف القرصنة، فقد تكون بواعث سياسية أو اقتصادية أو عرقية أو طائفية أو دينية أو غير ذلك : في حين أن بواعث القرصنة عادة ما تكون اقتصادية، أي الكسب المادي.^(١)

وعلى كل الأحوال فقد حسمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م بأن القرصنة البحرية من أعمال الإرهاب، وأكدت على ذلك أيضاً الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨م. وهو الصواب في تقديرنا. ومع ذلك فإن هناك فرقاً مهماً بين أعمال القرصنة البحرية والأعمال الإرهابية وهو المتمثل في العقوبات الشرعية التي توقع على الجناة في كل منهما. وقد خلصت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بقرارها رقم ١٤٨ وتاريخ ١٢ / ١ / ١٤٠٩هـ إلى أن حوادث التخريب الإرهابية تكون عقوبتها القتل تعزيراً وليس من الحراية الموجبة للحد؛ لأن أعمال التخريب على هذا النحو تكون موجهة بقصد الإخلال بالأمن، وهذه الغاية ليست خاصة تعود بالنفع على المخرب كما يحدث مع المحارب، كما أن طريقة الخروج تدل على فساد التأويل الذي يعتقده هؤلاء، ومن ثم لم يعد عملهم من قبيل البغي ولا من قبيل الحراية. وأما القرصنة البحرية فهي ضرب من جريمة الحراية - كما انتهينا آنفاً - يطبق على مرتكبيها العقوبة الحدية إذا توافرت شروطها وبما يتناسب مع الفعل المرتكب حسب ماورد في عقوبات المحاربين.^(٢)

* * *

(١) قارن: الشرفي، علي حسن: الإرهاب والقرصنة البحرية في ضوء الشريعة والاتفاقيات الدولية، ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) انظر: المغني ج ١٢، ص ٢٤٠، ٢٤٢.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

أ- الخاتمة

والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها في ختام هذا البحث، أن قواعد القانون الدولي العام بخصوص القرصنة البحرية تقترب من أحكام الشريعة في معظم المبادئ الأساسية من حيث التجريم والمسؤولية، إلا أن هناك فرقاً واضحاً في جوانب العقاب وأكثر التفاصيل، فقد جاءت أحكام الشريعة الإسلامية شاملة ومنضبطة بضوابط واضحة تهدف إلى تحقيق العدالة وحفظ المجتمع، واستقرار الأمن لأن العقوبة المقررة في الشريعة رادعة تمنع من الوقوع في مثل هذه الجريمة، لأنها تأخذ مبدأ المساواة بين كل من يُقَدَّم على فعل الحُرابة، أو القرصنة البحرية دون تمييز لأي اعتبار، إذا ثبتت الجريمة وصدر الحكم وقُدِّرَ على الجاني قبل توبته لزم إنفاذ الحكم ولا يقبل فيه عفو ولا صلح ولا إسقاط، وهذا مقتضى الأحكام الشرعية في جرائم الحدود؛ لأنها تمس أركان المجتمع الأساسية فكان من اللازم مقابلتها بمثل هذه العقوبات الزاجرة، وهذا غلبة العدل، والعدل ينتج الأمن، ويحافظ على المجتمع من الفساد، أما قواعد القانون الدولي فمن حيث المبادئ والأسس فهي قريبة مما نصت عليه الشريعة إلا أنها تعتمد على ما تقوم به الدول من جهود وما تفرضه من قوانين وعقوبات، وهذا يعني اختلاف الإجراءات وتفاوت العقوبات بين الدول، فقد تقرر دولة ما عقوبة صارمة لحملة مصلحة مهمة لديها فيما تهملها دولة أخرى لعدم أهميتها من منظورها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض الدول غير ملزمة بالأخذ بقواعد القانون الدولي لعدم انضمامها للاتفاقيات الدولية أو للمنظمات الدولية، بل إن بعض الدول لم تضع في قوانينها الجنائية ما يجرم أو يعاقب على القرصنة البحرية، وليس هناك عذر لأي دولة في عدم العقاب على هذه الجريمة لأن معظم الدول تملك سفناً تُعبر البحار ويمكن أن تتعرض للقرصنة البحرية التي تهدد مصالحها، ومن ثم فإن أي دولة لا تفرض عقوبات رادعة في قوانينها سوف تكون ملائمة أمناً للقرصنة، وهذا يعدّ مأخذاً على قواعد القانون الدولي ويتضح عند مقارنته بأحكام الشريعة الأكثر شمولاً ووضوحاً وإحاطة باعتبارات التجريم والعقاب.^(١)

(١) قارن: المغني ج ١٢، ص ٢٢٤.

ب - أهم النتائج

يمكن إجمال أهم النتائج فيما يلي :

١. أن جريمة القرصنة البحرية من أقدم وأخطر الجرائم التي عرفتھا البشرية.
٢. أن وصف الحرابة ينطبق على جريمة القرصنة البحرية، بأدلة كثيرة وبراهين مقنعة.
٣. قد تتشابه جريمة القرصنة البحرية مع السرقة والغصب والاختلاس في وجه أو أكثر، ولكن مع البحث والمقارنة يتبين عدم انطباق أي من هذه الجرائم على القرصنة لتباين الشروط واختلاف الوصف.
٤. قد يلتبس الأمر عند بعضهم بين البغي والحرابة، ومن ثم بين البغي والقرصنة البحرية، وهذا بعيد لاختلاف الباعث في كل منهما فهو علم في البغي وخاص في القرصنة كما أوضحنا.
٥. أن جريمة القرصنة البحرية هي جريمة إرهابية بالمصطلح المعاصر، وإن كان إرهاباً من نوع خاص وفي مكان محدّد وهو البحر.
٦. أن حد الحرابة المتمثل في القتل أو القطع من خلاف أو النفي أضيّط وأشدّ وأكثّر لجريمة القرصنة البحرية، وأقرب لتحقيق هدف العقوبات من زجر خاص وردع عام، وذلك بخلاف العقوبات الوضعية التي تطبقها الدول على القراصنة اليوم.

ج - أهم التوصيات

إن أبرز ما نراه من توصيات :

١. أن على الباحثين المعاصرين في ميدان الفقه الإسلامي واجباً - في حده الأدنى - هو واجب كفائي، بتقديم الفقه للناس بلغة مفهومة وميسّرة، تدليلاً على مرونته وقدرته على مسايرة حاجات الناس وتلبية مطالبهم، ودحضاً لمقولة الجمود وعدم قدرته على حلّ مشاكل العصر.
٢. أن على الدول العربية أن تُوحد كلمتها وتُعبئ جهودها لمكافحة جريمة القرصنة البحرية، فهي في شطرها الأعظم مشكلة عربية، فهي على شواطئنا وفي بحارنا، وكثير من القراصنة من جنس العرب.

٣. أن على الباحثين في الفقه الإسلامي والقانوني أن يطرخوا على العالم في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية مبادئ القانون الدولي الإسلامي، ويظهروا لهم صلاحية هذه المبادئ لحكم ظواهر مثل القرصنة البحرية وغيرها.

* * *

الهوامش والمراجع

- (١) الأحمد، حسام الدين: جرائم القرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية (مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠١م).
- (٢) الأصفاي، الراغب: المفردات في غريب القرآن، ضبطه وراجعته: محمد خليل عيتاني (دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٧م).
- (٣) الأعظمي، سعد إبراهيم: موسوعة مصطلحات القانون الجنائي (دارا لشؤون الثقافة العامة، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٠٢م).
- (٤) أكرم، صباح: تحديد أفضال الوسائل والأساليب لمكافحة الإرهاب (بحث قنصل لس وزراء الداخلية العرب بتونس ١٩٨٦م، انظر: الدين والإرهاب، منظمة المؤتمر الشعبي، بغداد، ط١، ١٩٨٨م).
- (٥) البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، ج٤ (موسوعة السنة، دار الدعوة، استامبول - تركيا، دار سحنون، تونس، مجلد ٢).
- (٦) البركتي، السيد محمد عليم الإحسان المجددي: التعريفات الفقهية (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ).
- (٧) البغوي، محمد الحارث: معالم التنزيل (ت: محمد عبد الله الزمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
- (٨) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: السلسلة الشرعية (طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ).
- (٩) الجحني، علي فايز: الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض (مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
- (١٠) الججاوي، موسى بن أحمد بن موسى: الإقناع لطالب الانتفاع (ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، مصر، ط١، ١٤١٨هـ).
- (١١) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد: فتح الباري بشرح البخاري (دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط١، د.ت).
- (١٢) حماد، علي محمد حسين: فقه القرآن في إعداده القوة للجهد (بحث محكم مشهور بمجلة كاية أصول الدين والدعوة جامعة الأزهر ١٤١٩هـ).

١٣) حمّاد، علي محمد حسنين: فقه النصر بالعرب في الإسلام (بحث مُحَكَّم مشور بمرکز البحوث التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، برقم ١٣٦، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

١٤) الخرشي، محمد بن عبد الله بن علي: حاشية الخرشي (ت: ذكر ياعميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ).

١٥) ابن دقيق العيد، تقي الدين: إكمال الأحكام (ت: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

١٦) الرازي، محمد بن عمر: مفاتيح الغيب (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١٧) الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر: مختار الصحاح (دار القلم، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت).

١٨) ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١٩) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد: أسس البلاغة (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٢٠) زين العابدين، رضا: الاغتنام البحري، دراسة مقارنة في أثر تطبيقات الشرائع الأنجلوسكسونية واللاتينية والعربية (مطابع السفير، مصر، د.ط، ١٩٧٩م).

٢١) الشَّرفي، علي حسن: الإرهاب والقرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية (بحث ضمن الندوة العلمة "الإرهاب والقرصنة البحرية" التي نظمتها جامعة نيف العربية للعلوم الأزلية بالتحعاون مع وزارة الداخلية بالجمهورلية اليمنية، بصنعاء، خلال الفترة من ٢٨/٧-١/٨/١٤٢٥ هـ الموافق ١٣-١٥/٩/٢٠٠٤م).

٢٢) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٧م).

٢٣) الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل آي القرآن (ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

٢٤) ابن عبد البر يوسف بن عبد الله محمد: الكافي في فقه أهل المدينة المالكي (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ).

٢٥) عبد الحميد، محمد سامي: أصول القانون الدولي (م نشأة الم عارف، الإسكندرية - مصر، د.ط، ١٩٨٧م).

٢٦) عز الدين، أحمد جلال، الإرهاب والعنف السيلسي (سلسلة كتاب الحرية، العدد العاشر، دار الحرية، القاهرة - مصر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٢٧) عودة، عبد القادر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١٤، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

٢٨) عيد، محمد فتحي: واقع الإرهاب في الوطن العربي (مركز الدراسات والبحوث أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٢٩) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

٣٠) الفرهيدي، خليل بن أحمد: كتاب العين (دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٩م).

٣١) الفرماوي، عبد الحكي: الإرهاب بين الرفض والافرض في ميزان الإسلام (ضمن كتاب الإسلام في مواجهة الإرهاب، سلسلة فكر المواجه (٨))، صداراً بطة الجامعات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

٣٢) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط (دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ٨، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

٣٣) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المذير (مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط ١، عادة طبع ٢٠٠١م).

٣٤) قائد، بهجت عبد الله: الملاحة البحرية التجارية، قوانينها، والأخطار التي تتعرض لها، المنشورة ببحر، ضمن أبحاث الندوة العلمية الخامسة عشرة عن "القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية" والتي عقدت بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض من ١١-١٣ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ/٢٥-٢٣ ديسمبر ١٩٨٥م. منشورات ١٤١٠هـ.

٣٥) ابن قدامة، المؤفق: شرح عمدة الفقه، تأليف: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين (كرسي الأمير سلطان بن عبدالعزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة بجامعة الملك سعود، ط ٢، ١٤٢٩هـ).

٣٦) القرضاوي، يوسف: الإسلام والعنف، ظرات تأصيلية (دار الشروق، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

٣٧) الكاساني، أبو بكر بن مسعود: كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

٣٨) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم (دار طبعة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٣٩) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد: المغني (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ت: عبد الله بن عبد المحسن التريكي، عبد الفتاح محمد الحلوطي، ط ٣، ١٤١٢هـ/١٩٩٧م).

٤٠) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب: كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ت: سمير مصطفى رباب (المكتبة العصرية، صيدا، بيروت - لبنان، د.ط، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٤١) مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم (سلسلة التراث للجميع، مصر، د.ط، د.ت).

٤٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - مصر، ط ٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

٤٣) المرادوي، علي بن سليمان: الإنصاف في معرفة لراجح من الخلاف على منهج الإمام أحمد بن حنبل (دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت).

٤٤) المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل: الهداية شرح بداية المبتدي (الطبعة الأخيرة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، د.ط، د.ت).

٤٥) العلما، محمد خليفة: إستراتيجية مكافحة الإرهاب بدول الخليج العربية (بحوث مقملى المؤتمر الدولى الثانى عشر لعلم الإجرام، سيؤول، ١٩٩٨م).

٤٦) آل مضواح، عبد الله محمد: تصنيف عقوبة البغى فى الفقه الإسلامى (رسالة غيرم شورة مقدمة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لنيل درجة الماجستير فى العدالة الجنائية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

٤٧) الملحم، علي بن عبد الله: القرصنة البحرية مواجهة - أحكامها - صلتها بالإرهاب (مكتبة الشاذلي، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م). وأصل الكتاب رسالة علمية قدمت لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض لنيل درجة الماجستير علم ١٤٢٠هـ/٢٠٠٩م).

٤٨) المناوي، محمد عبد الرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف (دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٩م).

٤٩) ابن الدجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى: معونة أولي النهى شرح المتهى (ت: عبد الملك بن بهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ).

٥٠) النووي، يحيى بن شرف: مد هاج الطالبين وع مدة المف تين (دار المذ هاج، جدة، ا لسعودية، ط١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

٥١) النووي، يحيى بن شرف: المجموع (المكتبة الشاملة الإلكترونية).

٥٢) الهواري، عبد الله محمد: القر صنة البحرية في ضوء القانون الدولي، المكتبة العصرية لا نشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ط١، ٢٠١٠م).

* * *